

المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تدين الاحتجاز التعسفي لمريم الخواجة

2 سبتمبر 2014 - واشنطن - تدين المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) الاعتقال التعسفي للمدافعة البحرينية البارزة عن حقوق الإنسان مريم الخواجة. اعتقلت مريم، التي ستقدم للمحاكمة في 6 سبتمبر بالتهمة مزعومة بمهاجمة ملازم وشرطية، من مطار المنامة يوم الجمعة 29 أغسطس من قبل السلطات البحرينية بعد سفرها إلى البلاد لزيارة والدها عبد الهادي الخواجة.

اعتقل عبد الهادي الخواجة، وهو أيضاً مدافع بارز عن حقوق الإنسان وسجين رأي في البحرين، تعسفاً منذ عام 2011 بعدما حكم بالسجن المؤبد بناءً على اتهامات ذات دوافع سياسية. واحتجاجاً على استمرار الحكومة البحرينية في الاعتقال التعسفي لقمع المعارضة، بدأ عبد الهادي إضراباً عن الطعام في 25 أغسطس 2014. نتيجة لإضرابه عن الطعام، فقد عبد الهادي الوعي بتاريخ 27 أغسطس، مما أدى إلى اتخاذ ابنته القرار بالسفر إلى البحرين. كانت تعيش مريم في المنفى منذ مغادرتها خلال حركة احتجاجات 2011، وقد منعت من الصعود إلى طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية إلى البحرين في 2013. كما تم الإفراج عن شقيقتها زينب الخواجة، الحامل في الشهر السابع، بكفالة بعدما احتجزتها السلطات في 27 أغسطس أثناء محاولتها زيارة والدها.

في عام 2011، شنت الحكومة حملة على حركة الاحتجاجات الشعبية الواسعة في البحرين وقامت باعتقال الآلاف وإصابة المئات، وقتل العشرات. في أعقاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، قبلت الحكومة جميع توصيات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان من تقرير 2011 للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، وأيضاً قبلت 158 من مجمل 172 توصية متعلقة بحقوق الإنسان مقترحة في 2012 خلال الاستعراض الدوري الشامل (UPR) للأمم المتحدة. وقد التزمت البحرين علناً بتقديم تقرير منتصف المدة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012 خلال الدورة الـ 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف هذا الشهر.

"اعتقال مريم ما هو إلا أحدث مثال على القمع المتزايد لحقوق الإنسان الأساسية من قبل حكومة البحرين" قال عبدالله، المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. "بدلاً من اتباع مسار الإصلاح الذي اقترحه لجنة تقصي الحقائق والمجتمع الدولي، فإن الحكومة البحرينية تسير على طريق نحو سياسات وتشريعات حقوق إنسان رجعية. هذا منحدر زلق له آثار واسعة على المنطقة والمجتمع الدولي."

وبالإضافة إلى ارتفاع استهداف نشطاء حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين في البلاد، أخفت الحكومة البحرينية حالة حقوق الإنسان من حليفاتها الأقوى. في 7 يوليو 2014، قامت حكومة البحرين بطرد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل توم مالينوفسكي لاجتماعه مع قادة المعارضة ونشطاء المجتمع المدني. وفي الشهر الماضي، تاريخ 21 أغسطس 2014، اتخذت الحكومة قراراً رسمياً بمنع عضو الكونغرس جيمس ماكغوفرن (D-MA) وعضو حقوق الإنسان أولاً بريان دولي من دخول البلاد.

"تواصل الحكومة البحرينية في اعطاء المجتمع الدولي وعوداً بأنها ملتزمة بتنفيذ الإصلاح المنصوص عليه في لجنة تقصي الحقائق وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، ولكن الاعتقال التعسفي لمريم الخواجة دلالة واضحة على مدى جدية هذه الوعود،" قال سيد الوداعي، مدير الدفاع عن الحقوق في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. "للأسف، من الواضح أن حكومة البحرين ليست لديها الرغبة في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها الدولية باحترام وحماية حقوق الإنسان، لذا يجب على المجتمع الدولي محاسبة الحكومة."

